# التوجهات النظرية للسياسات اللغوية "رؤية سوسيولوجية - أمنية"

# Theoretical approaches to language policy "Social-Security vision"

**عمرة مهديد**

جامعة الجزائر3، الجزائر،amramahdid@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/05/19 تاريخ قبول النشر: 2019/05/20

**ملخص:**

عملية صنع السياسات اللغوية موضوع مثير للجدل، ولهذا برز اتجاه جديد يدعو إلى تطوير فكر سوسيولوجي يمتد إلى مفاهيم التخطيط اللغوي والهندسة اللغوية، يجعل علاقة عملية صنع السياسات اللغوية بالمجتمع المحلي بما قد يسهم في مكافحة الاقتراض، من هنا يعالج مقالنا هذا اشكالية فيما تتمثل ابرز التوجهات النظرية للسياسات العامة اللغوية؟ وإلى أي مدى يمكن الركون إلى هذه السياسات لمعالجة المشاكل اللغوية التي عادة ما تؤثر على الجانب الأمني والاجتماعي لأغلب المجتمعات؟. ننطلق من فرضيتين اساسيتين هما: السياسات اللغوية لا زالت بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي وهناك قفزة واضحة للسياسات اللغوية تفيد بتحقيق نوع من التعايش الايجابي في المستويات الاجتماعية المتباينة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات اللغوية؛ المجتمع؛ الواقع اللغوي.

**Abstract:**

The process of making language policy is controversial. A new trend has been developed to develop a sociological thought that extends to the concepts of linguistic planning and linguistic engineering, which highlights the relationship between the process of making language policy in society and the aim of this topic is to examine the objectives and content of language policy as part of its adaptation With the specificities of the community addressed to him, the subject is very important as it is about trying to find the size of the gap between linguistic and theoretical policies and the linguistic reality and social life in most societies, which led us to ask the following question: What are the most prominent theoretical approaches to the general linguistic policy? How reliable is it to address language problems that often affect the security and social aspects of most societies?

**Keywords:** Linguistic policy making; sociological thought; society.

* المؤلف المرسل: عمرة مهديد، amramahdid@gmail.com

**مقدمة:**

برزت السياسات اللغوية كنوع من السياسات العامة الموجهة إلى محاولة توليد اللغة المناسبة للتبادل العلمي الأكاديمي أو العامي المألوف، أو حتى الارتقاء ببعض اللهجات إلى مصاف اللغة الرسمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التركيز والاهتمام بترسيخ واقرار فكرة تقبل الآخر وما ينطوي على هذه الفكرة السحيقة من أنواء أمنية تتعلق بشكل أساسي بجزئية الاستقرار وعملية التبني واسع الأفق للغات المتعددة وتعايش الثقافات المتباينة داخل الدولة الواحدة.

**الاشكالية:**

**. ما هي ابرز التوجهات النظرية للسياسات العامة اللغوية ؟ وإلى أي مدى يمكن الركون إلى هذه السياسات لمعالجة المشاكل اللغوية التي عادة ما تؤثر على الجانب الأمني والاجتماعي لأغلب المجتمعات ؟**

من هنا جاءت دراستنا كمحاولة لتحليل هذه المسألة من خلال طرح احتمالات عديدة كنوع من **الفرضيات** المقدمة التي نلخصها في احتمالان:

- السياسات اللغوية لازالت بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي، ولم تسهم في وضع حد للاستقرار في أغلب النظم.
- هناك قفزة واضحة للسياسات اللغوية تفيد بتحقيق نوع من التعايش الايجابي في المستويات الاجتماعية ذات التنوع اللغوي المتباين.

إن معرفة الاحتمال الاقرب الى الحقيقة تطلب منا معالجة **ثلاث (03 ) نقاط** اساسية:

**1- أبرز القضايا والمشاكل التي تستهدفها السياسات اللغوية بشكل عام.**

**2- التراكب بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.**

**3 – مكانة السياسة اللغوية في التعبير عن الواقع السوسيولوجي ومعالجة المسائل الأمنية المرتبطة به.**

**1. أبرز القضايا والمشاكل التي تستهدفها السياسات اللغوية بشكل عام:**

**أ. تعريف السياسات اللغوية:**

"السياسات اللغوية هي مجموعة الخيارات الواعية القائمة بين اللغة والواقع الاجتماعي، تهدف الى احداث تغير محدد في الحياة اللغوية، بموجب قرارات سياسية تتطلب عملية تخطيطية بطريقة علمية ووسائل موضوعية من أجل تغيير الواقع اللغوي في المجتمع" (هنية، 2017، ص12).

ويعرفها لويس جان كالفي بقوله: " نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" (دربال، 2014، ص325)

ويقول البعلبكي في تعريف السياسة اللغوية: «هي نظرة الجهات الرسمية في دولة ما إلى اللغة أو اللغات المستخدمة فيها - ولا سيما في التخطيط التقنيني، وفي الاعتراف بالصفة الرسمية للغة، وفي تعليم اللغات". ويكثر في هذا العلم مناقشة مفاهيم حيوية كالثنائية اللغوية «استعمال الفرد لغتين مختلفتين، ويغلب استعمال المصطلح في اللسانيات النفسية» والازدواجية اللغوية " استعمال الفرد نوعين أو مستويين ينتميان إلى لغة واحدة في الأصل، كالفصحى والعامية» والتعصير «جعل اللغة عصرية عن طريق الاقتراض أو الوضع للوفاء بأغراض العلوم الحديثة خاصة" (الغامدي، 2014)

**ب. رسم السياسة اللغوية:**

رسم السياسة اللغوية هو: "عملية تدخل السياسيين والزعماء وقادة الحركات القومية وكافة المهتمين بالأمور اللغوية في التأثير على استعمالات الآخرين للغة المتداولة في المجتمع، وفي تحديد الوظائف التي تؤديها تلك اللغة بما يخدم غاياتهم وأهدافهم السياسية" ( أبوبكر الاسود، 2009)

**ج. أسباب اهتمام صناع القرار السياسي باللغة:**

تشير الشواهد التاريخية إلى أن اللغة كانت دائماً شوكة في ظهور الحكومات، سواء على المستوى القومي أو المستوى المحلي. حيث تسعى دائماً الجماعات العرقية المختلفة وتعمل – بالطرق السليمة أو بواسطة العنف أحياناً – من أجل أن ترى لغاتها التي تمثل هويتها وتعكس الاعتراف بها مصونة ومحفوظة، ومن ناحية أخرى تفرض العلاقة القوية بين اللغة والمعتقدات الدينية ضغوطاً خاصة على السياسيين والحكومات لا يمكن تجاهلها. هذا بالإضافة إلى ما تفرضه التغيرات الاجتماعية المتسارعة من تغيير لمواكبة الواقع الاجتماعي الدائم التجديد. ولا يمكن في مثل هذه الحالات الاعتماد على النمو والتطور الطبيعي للغات من أجل توفير الحلول لهذه المشكلات اللغوية، وبالتالي تجد الحكومات أنه لا مناص أمامها من الاستجابة لتلك الضغوط التي تمارسها عليها الجماعات العرقية أو التي تمليها عليها عقائدها أو التي يفرضها الواقع الاجتماعي المتجدد بصورة رسمية أو غير رسمية. وتتمثل هذه الاستجابة في النشاط العمدي للتدخل في بنية اللغة أو تحديد وظائفها أو في طرق تعلمها واكتسابها. وهو ما نسميه رسم السياسة اللغوية ( أبوبكر الاسود، 2009).

**د. غايات السياسة اللغوية:**

تختلف غايات السياسات اللغوية من نظام إلى آخر، ومن عالم إلى آخر، وباعتبار اللغة تشترك فيها العديد من الدول بل العديد من القوميات في بلدان متعددة، حيث نجد لغة واحدة تنتشر في الكثير من المناطق، وفي الوقت ذاته نجد منطقة واحدة تحمل العديد من اللغات، لهذا نجد هناك تباينا في تخطيط القرار السياسي اللغوي من أجندة إلى أخرى، لذا فإنه عند رصد السياسات المتبعة في دول العالم وعلى الصعيد السياسي نجد تعدد أنماط السياسات اللغوية المتبعة، ففي البلاد العربية مثلا من الناحية الرسمية المعلنة تتباين ما بين سياسة الاحتواء وعدم التدخل وإعلاء اللغة الرسمية والثنائية اللغوية واستراتيجية التعدد اللغوي، إلا أنها جميعا تمارس فعليا سياسة عدم التدخل، وعلى الرغم من أن جميع الدساتير في البلاد العربية تنص على رسمية اللغة العربية وتزخرً البلاد العربية بجملة من القوانين والأنظمة والمؤسسات والمنظمات التي من شأنها إعلاء وتعزيز اللغة العربية، إلا أن الواقع العملي في شتى المجالات الحيوية للدول يفتقد الجدية في

تطبيق التدابير اللغوية؛ نتيجة للتحديات المحدقة باللغة العربية لاسيما الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية.( صيفي، 2014، ص 22).

كما نجد أن للغة العربية وسائلها في الإفهام إن أُوقف أواخر الكلم في لغة الخطاب، وبالتأكيد على هدف توحيد لغة التعليم وفق سياسة لغوية واحدة والعناية بوسائل الإعلام من حيث ثقافة الإعلام اللغوية، والتعاون بين المؤسسات التربوية واللغوية ومكاتب تنسيق التعريب مستمراً كل في مجاله اللغوي، لذا ظهرت تيارات اجتماعية تدعو إلى النهوض بالمجتمع العربي ثقافياً وعلمياً ولغوياً باعتبار أن اللغة أهم عامل في التطور والاستقلال للدولة، وقد عزمت جامعة العرب في سبيل تحقيق هذه الاهداف، على اتباع سياسة لغوية موحّدة وإقرار خطه شاملة تُسخَّر لها كل الإمكانات في كل المجالات كمجال التعليم في كل مراحله، وتوحيد المصطلح والجدّ في وضع المصطلحات المقابلة للكلمات الأجنبية قبل شيوع الأجنبي، سواء أكان ذلك في تدريس العلوم في الكليات والمعاهد، أم في الموانئ لمختلف البضائع والآلات الأجنبية لتعرف في السوق بكلمات عربية، ويحفظ الطالب درسه بمصطلحات عربية، واستغلال أجهزة الإعلام المختلفة للحديث بالفصيحة، ثم وقوف الحكومات العربية إلى جانب المؤسسات والمجامع اللغوية للدفاع عن العربية والحفاظ على نقائها.( غازي زاهد، 2010، ص 14)

كما نجد" الفرنكفونية" التي هي سياسة فرنسا اللغوية والثقافية التي تختفي وراءها مصالح اقتصادية ورغبة في الهيمنة على الشعوب. وكيف انطلقت هذه الخدعة الاستعمارية الخبيثة على الكثيرين حتى على بعض مثقفي هذه الشعوب المغلوبة أنفسهم، وأن الهدف ليس هو نشر اللغة أو الثقافة الفرنسيتين، ولكن هو الوصول عن طريقهما إلى التحكم في عقول ومصير مستعمليهما. ولا شك أن اللغة هي المدخل الأول لتحقيق هدف نقل مواطني البلاد المحتلة من ثقافة إلى ثقافة ومن فكر إلى فكر، لذلك بذلك فرنسا جهوداً لا تعرف الكلل ولا الملل في سبيل نشر لغتها. ولكنهم أضافوا إلى هذه الجهود محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي، ومحاصرة المدارس والكتاتيب التي تعلّم اللغة العربية والقرآن الكريم (بن نجي، 2017).

كما أن الفرنسيين استخدموا سياسة فرق تسد وبث النزاعات العرقية والطائفية المفتعلة بهدف جذب بعض الطوائف إلى صفهم واستخدامهم كرأس حربة ضد الإسلام، وبالإضافة إلى هذه السياسة فقد حاولوا تزوير التاريخ وتشويه الحقائق التاريخية، بل لحق التزوير الحقائق المعاصرة كالإحصائيات عن السكان والأعراق ولقد صدق الدكتور الودغيري في هدفه من خلال قوله (وها هي عبارات الساسة والمفكرين الفرنسيين تؤكد لنا أننا يجب أن نكون على حذر ممن يدعو إلى اللغات الأجنبية أو اللهجات العامية أو ينطلق في حداثته ليفجر اللغو وتغيير مدلولات الألفاظ ويحارب كما يزعم " السائد" والمألوف"). فهؤلاء ينطلقون من نظرة عنصرية استعلائية فها هو عالم الاجتماع اللغوي لوي جان كالفي يوضح نظرة الاستعلاء في سياق نقدها والتحذير منها حيث يصف عمل المستعمرِين بقوله ":إن المستعمرَين ( بالفتح) قد فازوا كل الفوز بتعلمهم لغتنا التي تدخلهم إلى الحضارة وإلى العالم الحديث، والثانية هي أن لغت الأهالي في جميع الأحوال عاجزة عن القيام بهذه الوظيفة، عاجزة عن حمل ثقل الأفكار الحديثة والمفاهيم العلمية، وعن أن تصبح لغة صالحة للتعليم والثقافة والبحث (بن نجي، 2017)

ومنه فالسياسيين نخبة اللغوية الاستعمارية كان هدفهم طمس هوية شعوب البلدان المستعمرة وتدمير مقوماتها، لأهداف أكثر عمقا ومصالح ذاتية مختلفة.

أما أبرز اهداف السياسات اللغوية ذات البعد الوطني فتتحدد فيما يلي:

- نشر الوعي اللغوي وربطها بالدين والهوية.
- الرفع من مستوى التعليم في المعاهد والجامعات والمدارس عند التدريس باللغة الأم وتبني اللغة الوطنية لتكون لغة العلم والخطاب ولغة الحكومة والسياسة والاعلام.
- المحافظة على التنوع اللغوي والثقافي داخل البلاد الواحدة وأداة للتناغم والاستفادة كما هو الحال في العديد من الدول.
- تنقية اللغة الوطنية بما يشوبها من الفاظ اجنبية اندمجت معها بفعل العولمة وانفتاح الدول على بعضها، وسهولة التواصل بين ابناء هذه الشعوب، فيتم تنقية اللغة واستبدال الدخيل باللفظ الفصيح المحلي.
- تطوير الالفاظ واعادة دراسة اللغة وفق مناهج علمية، وجعل اللغة جاهزة لأن تحوسب ويستفاد من قدرات الحاسوب في معالجتها وصولا إلى معالجتها وتطويرها وتسهيلها للناطقين بها او بغيرها.
- تحقيق التنمية الشاملة ذلك أنه لم يحدث أن وقعت تنمية شاملة لدولة من الدول بتبنيها لغة غير لغتها الاصلية فضلا عن لغة من يعاديها ويستهدفها ( بن نجي، 2017)

لذا فأهداف السياسة اللغوية ذات البعد الوطني ليست فقط اهدافا فكرية ثقافية بل اقتصادية ايضا.

**2. التراكب بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:**

**أ. مظاهر الاهتمام بالتخطيط اللغوي:**

لقد بدأ الاهتمام بالتخطيط اللغوي في مطلع خمسينيات القرن المنصرم، حيث تم التركيز على دور اللغة في بناء كيان الدول المستقلة حديثا، كما نجد ذلك واضحا بين طيات أبحاث لايبوف، وفيشمان، وفيرجسون، وداس جوبتا، وموشي نهير وغيرهم، عام 1968، من خلال موضوع : ((المشكلات اللغوية في الدول النامية )).

عالج التخطيط اللغوي المشكلات اللسانية التي أدت إلى طمس الهوية اللغوية، والقومية لبعض الدول التي كانت مستعمرة، إذ حلت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية، والفرنسية محل اللغات القومية، والوطنية، والمحلية، مثلما وقع في بعض الدول الأفريقية، والآسيوية، حيث تم استبعاد اللغات المحلية في مجال بعض الوظائف. لذلك فإن التخطيط اللغوي قد سعى في هذه المرحلة إلى إيجاد حلول عملية للمشكلات اللغوية المطروحة، ثم اتجه الاهتمام في السبعينيات إلى إنشاء مؤسسات للتخطيط اللغوي على المستوى المحلي، والوطني، والدولي من أجل رسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات، وتطويرها، واختيار أكثرها استعمالا في مجال التجارة، والعلاقات الدولية... ( ابو بكر، 2013).

**ب. عناصر التخطيط اللغوي:**

لقد برز التخطيط اللغوي من خلال تكاتف أبحاث علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، وهذا ما جعل منه علما تشترك فيه جل التخصصات. تكامليا، تتجلى التطبيقات العملية في دول المعمورة، من خلال التركيز على العناصر الأساسية التالية:

**1- التطهير اللغوي :**

يسعى المخططون اللغويون هنا إلى تطهير اللغة، أو تنقيتها من الغرائب، والشوائب، والدخيل، كما يظهر ذلك في أعمال مجمع اللغة الفرنسية، حيث كان الهدف هو المحافظة على هوية الشعب الفرنسي، ووطنيته عن طريق تأليف المعاجم، والمصطلحات التي تهتم بالسلامة اللغوية. لقد عمم المجمع الفرنسي إنتاجه الفكري على كل المدارس، والجامعات، وتم تنفيذ قراراته، كما وقع فيما بعد تطوير المفردات، والمصطلحات، وتحديثها، وتوليدها لكي تساير عصر المعلومات، والتفجر المعرفي.

**2- إحياء اللغات الميتة / المهجورة :**

يظهر هذا الأمر جليا في اللغة العبرية، حيث تم إنشاء مجلس لغوي لإحياء هذه اللغة المهجورة منذ قرون، وتوحيد اليهود غير المتجانسين لغوياً. لقد تم تدريس العبرية من خلال نصوص ميسرة، وكلمات معجمية مفسرة، مما ساعد على نشر هذه اللغة كما أن المجلس اللغوي اليهودي قد وضع بعد ذلك معيارا، أو قياسا للغة العبرية، و تم تقعيدها، وتحديثها. ( أبو بكر، 2013).

**3- الإصلاح اللغوي:**

تم تطبيق هذا الإصلاح على اللغة التركية التي كانت تكتب بحروف عربية، ثم قام مصطفى كمال أتاتورك عام 1927م بنقل حروفها إلى اللاتينية، وأنشئ مجلس لغوي لتحقيق هذه المهمة، وقد تم فصل اللغة التركية جزئياً من اللغة العربية، والفارسية عن طريق تأليف المعاجم، وتوليد المفردات، وتطويرها، وبناء المصطلحات بالتعاون بين وزارة الإعلام، والمدارس، والجامعات التركية ( ابو بكر، 2013).

فالتخطيط اللغوي اذا لا يتحقّق الغرض المنشود منه إذا لم تسِر اللغة وإصلاحها والجهود في ذلك سيراً متوازياً في كل مجالات الحياة العلمية والأدبية واليومية، وعلى جميع مجالات ممارستها في وسائل النشر وقاعات الدرس والبيت والسوق ومكاتب الدوائر الرسمية... الخ. "والتجارب الأوروبية في دعم اللغة الوطنية داخل الدولة من خلال التعليم والإعلام والإدارة ثم في الحياة اليومية تُعدّ نماذج جادَّة في هذا الاتجاه.

**ب. ملامح التداخل بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:**

إن اتّخاذ القرار السياسي الذي يحدّد الخطة اللغوية وتنفيذه كما يجري في الدول المهتمة بلغاتها، وعلى الرغم من وجود مئات المؤسسات المتخصصة في جوانب لغة محددة، فإن القرار السياسي في التخطيط اللغوي يصدر عن السلطات العليا ولنضرب مثلاً بفرنسا فهي شديدة الاهتمام بدعم مكانة لغتها في إطار المتغيرات العلمية المعاصرة للغة الفرنسية التابعة لمجلس الوزراء، وتتعاون المؤسسات المختلفة في وضع هذه الاتجاهات موضع البحث والتنفيذ والتقويم. وعن اللجنة العليا للغة الفرنسية تكوّنت الجمعية الفرنسية لعلم المصطلح 1975 لكي تنسّق الأعمال التي تقوم بها الجمعية الفرنسية لتوحيد المصطلحات ولجنة دراسات

المصطلحات التقنية الفرنسية ومركز دراسة اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة...، وكل هذه المؤسسات تُعنى بقضايا اللغة - وفي مقدمتها قضية المصطلحات- وترشّد بعملها السلطة العليا في الدولة في اتّخاذ القرارات المناسبة (غازي زاهد، 2010، ص 17)

كما أن الجانب القومي موجود في التخطيط اللغوي خاصة للغات الأقليات .ومع ذلك، فإنه لا يمثل بالضرورة تركيزًا أساسيًا لسياسة اللغة الناجحة .إن وجود العنصر القومي مستمد من السياق الاجتماعي للغة . أولاً،قد يحدد خبراء اللغات من لغات الأقليات خطرًا كبيرًا في حقيقة أن الحكومة لا تشجع اللغة .كما أن القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية قد يكون لها تأثير كبير على هذا الجانب. وفقا لـ Jernud وNekvapil ، فإن تخطيط اللغة هو حقل فرعي من علم اللغة الاجتماعي، يتصرف وفقًا لسياسة اللغة التي تعني أساسًا تحديد أي تنوع أو تنوع لغة يجب أن يتم تشجيعها للاستخدام في المجالات، وإحداث تطوير التنوع أو الأصناف التي تكون ملائمة تمامًا للاستخدام في هذه النطاقات .كما أنه ينطوي على تنفيذ السياسة إذا كانت السياسة تستتبع ذلك، اي الحصول على مستخدمي الأصناف اللغوية المختارة بهذه الطريقة.

وبالتالي فإن سياسة اللغة هي نتيجة عملية تخطيط اللغة التي تنتج مجموعة القواعد الفعلية التي تهدف إلى إجراء ومراقبة اللغة. على نحو مغاير وفي العديد من المناسبات، لم تعمل سياسات تخطيط اللغة بكفاءة طوال التاريخ ويعود سبب عدم الفعالية هذا إلى حقيقة أن السلطات المسؤولة عن إدارة اللغة تحدت العوامل القوية عاطفياً، مثل القومية والعرق والهوية.( Havranová, 2013 ).

واختصارا ولفهم العلاقة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية فقد جاءت حسب تعريف لويس كالفي في كتابه حرب اللغات والسياسات اللغوية:

" التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية ووضع هذه الوسائل موضع التنفيذ " في حين رأى عبد القادر الفاسي بأنه : ترجمة للتدخل البشري الواعي في سيرورة اختيار اللغة في محيط معين بأدوات ومناهج فاعلة تمكن من التقييم العلمي لسياسة لغوية معينة والحكم عليها بأنها جيدة او رديئة." ( فالتخطيط اللغوي اذا يهتم بالمشاكل التي تواجه اللغة ويهدف لحلها ومعالجتها، واختيار الوسائل المناسبة لتنفيذ السياسة اللغوية واتخاذ القرار المناسب لايجاد الحلول التي تتعلق بهذه المشكلات. ( رويغي، 2017، ص8)

**ج. البعد السياسي لتخطيط اللغة:**

أفضل مثال على البعد السياسي لتخطيط اللغة هو عمليات التخطيط اللغوي لعصر بناء الأمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت اللغة أداة قوية لخلق هويات متجانسة داخل أراضي وطنية محددة في كل من الدول القومية ودول الولاية، كانت اللغة هي العامل الرئيسي الذي حدد للأمة لغة وطنية مشتركة، يتحدث بها جميع أعضاء الأمة، سمحت لجعل تنظيم الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية أسهل، ومع ذلك، وبغض النظر عن هذا الغرض الوظيفي فقط، فإن اكتساب اللغة الوطنية كان له بعد إيديولوجي ووفقاً لاعتقاد القوميين، فإن الدولة كانت كيانا أحادي اللغة، مما يضمن أن أعضائها كانوا موالين للدولة ولذلك تميل الدول القومية إلى أن تكون معادية للتنوع اللغوي وأقل تسامحا تجاه المجموعات التي لا تتناسب مع الأيديولوجية المحددة .وبالتالي، فقد فقدت المجموعات غير المرغوب فيها كأقليات لغوية.على الرغم من أن

مفهوم الدولة القومية قد واجه تحديًا في معظم أنحاء العالم، إلا أن اللغة ما زالت تحتل "دورًا حيويًا في توزيع السلطة والموارد في جميع المجتمعات، وهي جزء لا يتجزأ من النشاط السياسي كثيرًا وتستحق دراستها بشكل صريح، من هذا المنظور يمكن القول أنه حتى لو لم يكن للمفهوم التقليدي للدولة القومية أي تراث اليوم، فإن علاقات القوة التي يتم التعبير عنها من خلال اللغة تلعب دورًا حاسمًا على مستوى الدولة وفوق مستوى الدولة. .حقيقة أن اللغة هي مجال من العمليات السياسية على العكس من التنوع اللغوي، فإن اللغة الموحدة هي "مشبعة أيديولوجيًا "ويتم استخدامها كأداة من قبل القوى التي تهدف إلى تحقيق الوحدة الأيديولوجية والمركزية فقد كان لفرض اللغات الوطنية القياسية آثار بعيدة المدى حول كيفية رؤية المتحدثين للغات اليوم . بسبب الصلة الأيديولوجية القوية بين الأمة واللغة، ولا يزال لدى المتحدثين قناعات راسخة حول قيمة اللغات التي يتحدثون بها. حيث إن أسس الإيديولوجية أحادية الزوايا هي التطهير اللغوي، والسكان المعرّفين عرقيا ولغويا.( Havranová, 2013 ).

ففي سياق الدور القوي جداً الذي تمارسه ممارسة الخطاب الرسمي ومناقشات الأقوياء في ما هي اللغات المستخدمة في السياقات الرسمية عالية الأداء، أي التي يجب اعتبارها لغات مركزية متفوقة، والتي يجب اعتبارها هامشية ودنيا، إلى جانب المتحدثين بها. فإن وضع اللغة الإنجليزية (مثلا ) القوي للغاية يُسهل من تعزيز النظرة الأنغلو- أميركية للحياة، ويشكل تهديدًا للتنوع اللغوي والثقافي، وهو عامل قوي في التمييز والتهميش والاستبعاد، ويمكن أن يؤدي إلى استخدام لغة للسيطرة السياسية والتعبئة، وكأداة للنزاع السياسي. فالعلاقة المتبادلة بين ما يسميه الأنظمة السياسية والأنظمة اللغوية وبشكل أكثر تحديدًا فإن الأنظمة اللغوية مقيدة من قبل الأنظمة السياسية، أو بدلاً من ذلك قد تقيد أنظمة اللغة "الخاطئة" الأنظمة السياسية. فهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية: الأنظمة الديمقراطية والأنظمة اليسارية والأنظمة المركزية .الأنظمة الديمقراطية الحقيقية تنتج أنظمة لغة تعددية، والحكومات اليسارية(المساواة) تعزز أنظمة اللغة الشعبوية (تقديم مكافآت لاستخدام لغات الفلاحين والعمال)، والأنظمة المركزية، التي تنتج أنظمة لغة واحدة، وعادة ما تختار لغة السلطة( Webb,2005). باستثناء بعض الانظمة مثل النظام العراقي الذي اعلن عن اللغة الكردية كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية عبر اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد أو بيان 11 آذار 1970. (شعبان، 2010)

**3. مكانة السياسة اللغوية في التعبير عن الواقع السوسيولوجي ومعالجة المسائل الأمنية المرتبطة به:**

**أ. مكانة الأبعاد السوسيولوجية في رسم السياسة اللغوية:**

إن دور اللغة في خلق شعور بالتجانس والانتماء في الدول القومية هو أحد الأيديولوجيات التي يتم الاحتفاظ بها في بعض الحالات عن طريق قمع أو تشويه اللغات والأنواع الأخرى في سياق سياسات الاستيعاب (بدلاً من التكامل)، وتتضمن آليات هذه العملية من الناحية السوسيولوجية ما يلي:

- توحيد اللغة (اللغات) الوطنية بالرجوع إلى تقاليد "أفضل لغة" واستخدام القواعد المتجسدة في القواميس والأعمال المرجعية المماثلة ؛ هذه القواعد تتغير بمرور الوقت ويتم دمجها في القاعدة المرجعية، ولكن وجود القواعد أمر بالغ الأهمية.

- تعريف الاختصاص في اللغة (اللغات) الموحدة، التي غرسها نظام التعليم العام كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية في الهوية الوطنية، ولكنها تستخدم أيضا كشرط لدخول الجنسية لـ "الأجانب."

كما هو الحال عادة، توجد لغات أخرى غير تلك التي تعرف بأنها "وطنية" في الدولة، فإن التعريف المثالي لدولة متجانسة ثقافيا وغالبا متجانسة دينيا يواجه حقيقة وجود مجتمعات غير أغلبية .مثل هذه المجموعات لها أنواع مختلفة من الأصول، وغالبا ما تكون عواقب المعاهدات السياسية والتغييرات في الحدود أو عواقب الهجرة الاقتصادية، على سبيل المثال، ولكن أهميتها هي نفسها .في العديد من الحالات، يعتبر الاعتراف بلغاتهم لممارسة الوظائف الاجتماعية، بما في ذلك التعليم على وجه الخصوص، أحد أقوى المطالب بالاستقلال التي يقدمونها، في بعض الحالات ترفض الدول الاعتراف من أجل الحفاظ على التجانس الاجتماعي ولكن في نماذج أخرى يتم العثور على نماذج بديلة..(Council of Europe ,2007 )

**ب. معايير القبول الاجتماعي للسياسات اللغوية:**

يجب أن يسبق تطوير السياسات اللغوية تحليل الظروف الحالية في المجتمع وتوفير التعليم وفرص تعلم اللغة، ويعتمد القبول والتنفيذ الناجح للسياسات على العوامل التالية:

- التصورات العامة للغات معينة وتعلم اللغة التي تؤثر على الخيارات وتولي الحكم.

- التفاعل بين التصورات العامة للغات المطلوبة والتحليلات المنهجية لاحتياجات المجتمع فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والدبلوماسية والتجارية المتوقعة، وإدماج الدولة في العالمي.

- التغير الديموغرافي، نتيجة للهجرة وتقليل الاستنساخ، التي تتطلب سياسات تدمج تعلم اللغة في التعلم طوال الحياة وفي هياكل مجتمع التعلم "كاستجابة للتغير الاقتصادي والثقافي العالمي.

- التحليل المنهجي لتكاليف وفوائد السياسات التي تستجيب للتصورات العامة والتغير المجتمعي.، وبما أن هذه العوامل يمكن أن تتباين في بلد ما، يجب تصميم السياسات التي تأخذ في الاعتبار الخصوصية الإقليمية والمحلية في إطار تطوير السياسة لبلد بأكمله. وتعتمد خيارات تنفيذ السياسات جزئياً على الكيفية التي يمكن بها تعديل الهياكل القائمة، وينبغي أن يتم تطوير السياسات في سياق تحليل النماذج المنهجية القائمة والبديلة في التعليم الإلزامي وما بعد الإلزامي.(Council of Europe ,2007 )

**ج. السياسة اللغوية والمسألة الأمنية:**

**الأمن اللغوي:**

الأمن اللغوي هو" استقرار اللغة على نحوٍ صحيح سليم بعيدة عن كل ما يُهدِّدها، ويعبَث بها، ويَهبط بمُستواها، ويكون ذلك باتِّباع وسائل وقائية جادَّة تضمَن لها حياتها وبقاءها ونقاءها." ولتحقيق ذلك يتطلب: بشكل خاص المراجعة النهائية للصحُف قبيل طبعها؛ وذلك من الناحية اللغوية والقاعدية، بحيث لا تُطبع الصحيفة إلا إذا أجيزت من الرقيب اللغوي، وتمتدُّ هذه الرقابة كذلك إلى المواد الإذاعية والتلفازية. وقد يبدو هذا الأمر - في تصوره - غريبًا، ولكننا إذا تأملناه لم نجد فيه أية غرابة أو شذوذ، ففي بعض البلاد العربية مثلا هناك رقابة سياسية على الصحف؛ ترفع منها قبل الطبع ما يتعارَض مع النظام السياسي، أو ما يُسيء إلى أمن الدولة والناس، سواء أكان ذلك خبرًا أو مقالاً، أم معلومة ذات طابع سرّي.( قميحة، 2015).

وترتبط محاور الامن اللغوي عموما في مدى تهديد الكيان الفردي، او الجماعي كون الامن يتعلق اساس بغريزة البقاء وان اتسعت دائرتها في الحفاظ على الحياة الة الحفاظ على القيم، التي تشكل

تضامن جماعة ما واستقرارها، فاللغة هي احد الضوابط الرئيسية التي تضمن تماسك الجماعة والفرد وتمنحها ذاتا واحدة يعبر عنها بالأنا مقابل الـ نحن، أي الآخر المختلف الذي يتمايز عنا في شأن نعتقد أنه مقدس، ولذلك كانت اللغة باستمرار رهانا من رهانات الصراع بين الجماعات، إما لتمدد جماعة لنفوذها أو بالتصدي لهذه الهيمنة لمنع التفتت والذوبان. ( ميهوبي، 2017، ص13)

يؤيد هذا ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان حول وظيفة اللغة في العصر الحديث وأهميتها في المجتمع فذكر أن اللغة أصبحت هوية الأمة التي تتكلم بها وحضارتها فضلا عن كونها رابطة لسانية تربط أجزاءها وتشعرهم بانتمائهم . ثم تناول موضوع اختلاف الألسنة واللغات، فأوضح أن اختلاف الألسنة في القران الكريم من آيات الخالق وحكمته ؛ لكن الإنسان جلب على نفسه الشرور بتحرك نزعة السيطرة في نفسه فكانت اللغة احد أسباب الخلاف والصراع قديما وحديثا بين البشر ( خضير، 2011).

**العلاقة التكاملية بين عملية رسم سياسة لغوية مناسبة ومجتمع آمن:**

كانت العديد من الدول قد قامت برسم سياسة لغوية مكنتها من إعادة الاعتبار للغاتها من خلال الاعتراف القانوني بتعدد روافد هويتها، وتثمين و الاهتمام برأسمالها الرمزي (لغات و ثقافات)، بحمايتها و دسترتها، هذه الصيرورة التاريخية الحضارية نجم عنها واقع ثقافي و وضع لغوي يتميزان بالتنوع والتعدد، حيث تتزاحم فيه، إن لم نقل تتصارع فيه العديد من اللغات واللهجات والتنويعات اللغوية كالأمازيغيات الثلاث ( تاشلحيث –تزايانيت- تاريفيت) في دول المغرب الكبير مثلا، واللغة العربية الفصحى إلى جانب العاميات ذات الأصول العربية ( الدرجة الهلالية – الدرجة الحسانية ) من جهة، واللغات الوافدة مع الاستعمار (الفرنسية والاسبانية والانكليزية) من جهة ثانية، و ترك هذا الوضع اللغوي غير المنظم على حالته الاجتماعية والثقافية الطبيعية، كل لغة أو لهجة أو تنويعة لغوية تحتل منطقة جغرافية أو مجالا اجتماعيا أو قطاعا معينا، إما بحكم عدد الناطقين بها، أو بحكم القوة والثقل الاقتصادي أو الثقافي أو الديني أو السلطوي للفئة الاجتماعية الحاملة لها، أو حسب الوظائف التواصلية والمهام الاجتماعية والثقافية التي تؤديها. فإذا كانت اللغة العربية الفصحى هي لغة التواصل الرسمية في الوثائق والمرافق العمومية ولغة الشأن الديني، وتزاحمها الفرنسية في المؤسسات الإدارية والإعلام والتعليم العالي، فان الأمازيغيات الثلاثة والعاميات العربية هن لغات التواصل اليومي في البيت و الشارع هذا الوضع الواقعي يعيش مفارقات غريبة، إذ لا علاقة له بالوضع القانوني المنصوص عليه في الدستور والقوانين، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية دستوريا، ولكن الفرنسية هي اللغة الرسمية واقعيا، لكونها لغة الإدارة والاقتصاد و التعليم العالي، وجزء كبير من الإعلام المكتوب والسمعي البصري. إجمالا يمكن القول أن الوضع اللغوي في المغرب يعيش وفق قانون الغاب، حيث اللغة القوية المسنودة اقتصاديا وتربويا وإعلاميا تفترس اللغات الضعيفة .لذلك يعرف هذا الوضع اللغوي اختلالا خطير، ينذر بالوصول إلى درجة الحديث عن "الافتراس اللغوي "الذي يصل في حدوده القصوى إلى الإبادة اللغوية linguicide، التي عادة ما تتلوها الإبادة العرقية الجماعية. وهو الأمر الذي أدى في الكثير من الأحيان إلى صراعات اجتماعية متنوعة ( أقديم، 2011).

في المقابل هناك الكثير من المجتمعات التي عانت الظلم والقهر و الاستبداد...استفاقت على منظومة التعدد اللغوي خيارا وحيدا من أجل بناء مجتمعها بناء رصينا. لنأخذ على سبيل المثال اليابان التي انطلقت في تحديث بلادها منذ فترة الاصلاح الميجي بين سنوات (1868-1911)،ومنذ ذلك التاريخ بدا العمل بجد ومثابرة

واستمرارية بكل تفاني. حيث كانت نظرة اليابانيين جد متطلعة نحو مستقبل أفضل على جميع الأصعدة: سياسيا و اقتصاديا وصناعيا ولغويا كذلك، حيث أسهم برنامج تحديث اليابان فيما خصه المسؤولون من نقل لغات المجتمع إلى التوحيد و انفتاحها على لغات أخرى:(إن تاريخ تحديث اليابان هو تاريخ تغيير لغوي. فتوحيد الصيغة اللغوية الأدبية والعامية و تأسيس لغة معيار موحدة و انتشار اللغة الوطنية(كوكيغو) في ربوع اليابان، وفيما بعد الاستعمار فهذه كلها مظاهر أو سمات الصعود نحو التحديث في اليابان. كما أن إصلاح اللغة وتطبيق التعليم الالزامي يعتبران مقياسين فعليين ومكملين، و ليس للإحلال محل البنيات العمودية للتواصل في الغالب في المجتمع الاقطاعي عن طريق بنيات أفقية أكثر تلاؤما لمطلب التصنيع وخلق جمهور وطني يعيش بسلام . و في أوروبا وهي خير دليل على اتحاد هذه القارة و تفاهم كثير من دولها وتكسيرهم جل الحواجز التي تقف حجر عثراء أمام تقدمها و ازدهارها، وهي في كل ذلك كانت تحث الدول على نهج سياسة التعدد اللغوي باعتبارها السبيل الوحيد لمحو كل العقبات الزمنية والمكانية والتي لا سبيل لتجاوزها من فرض تنوع لساني يسيح في كل أرجاء القارة العجوز ( الاسماعيلي، 2015).

ومنه فإن دسترة اللغة مرحلة مهمة في هيكلة الوضع اللغوي، وبداية لوضع سياسة لغوية عادلة وراشدة تثمن الرأسمال الرمزي، باعتبارها ثروة يجب استثمارها في تنمية الإبداع الثقافي والتعايش السلمي بين الكثير من الفئات ذات التعدد اللغوي.

**الخاتمة:**

في الأخير يمكن القول أن السياسة اللغوية التي ترسمها أي دولة من الدول تعد جانبا مهما في بناء أو تفكك المجتمع، وتختلف غايات السياسة اللغوية من نظام لآخر وحسب طبيعة اللغات المنتشرة في كل منطقة والتي يمكن أن تسهم في تحقيق التناغم بين اللغات وتحقيق السلم والأمن الاجتماعي، أو ربما العكس. وهو ما يمكن اعتباره تحليل جامع للفرضيتين المذكورتين سابقا، حيث يمكن اعتبر الفرضية الأولى صحيحة اذا ما كانت السياسة اللغوية تخص العالم النامي والمتخلف والعاجز عن حل أزمات الهوية والتعدد اللغوي والثقافي، كما يمكن في الوقت ذاته الركون إلى تأكيد صحة الفرضية الثانية إذا ما تعلق الأمر بالنظم المنفتحة التي تحترم نفسها واختلاف ألسنة شعوبها، وترسم سياسات لغوية تتماشى مع الطبيعة المجتمعية المتنوعة و تقوم بتحديد الخيارات السياسية ضمن الاجندة العامة لصانعي السياسة اللغوية وفق ما تقتضيه الضرورة الأمنية وما يمكن أن يخدم مسار الاستقرار الاجتماعي، ومعالجة الاختلالات المتعلقة بالشأن اللغوي، ومن هنا يمكن **استنتاج** بعض النقاط الأساسية في هذا الشأن من بينها:

- اللغة هي وسيلة الاتصال الوحيدة التي لديها القدرة على التعامل مع مطالب المجتمع كما يمكن القول بانه تشارك و بشكل اساسي في عملية تحديد عناصر الهوية الجماعية لمن يتحدث بها، لأنها تشكل رفقة الجنس و الثقافة اهم المقومات التي تحدد هوية المجتمعات الانسانية. ولذلك تعير لها مختلف النظم اهتماما كبيرا في عمليات التخطيط.

- عملية صنع السياسات اللغوية والمسائل المتعلقة بها مسألة جد معقدة قد يؤدي أي خطأ فيها أو قرار عشوائي إلى نتائج كارثية قد تؤدي إلى صراعات وربما حروب أهلية غير متوقعة.

- الاستعجال والتسرع باتخاذ قرارات لغوية فوقية تستجيب بشكل مؤقت لمصالح فئات معينة، ستكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل وأمن ذلك النظام ومجتمعه.

**قائمة المراجع:**

**باللغة العربية:**


1. أبو بكر الأسود، خليفة. (2009). رسم السياسات اللغوية وتحديد وظائف اللغة. دراسة قدمت بجامعة الفاتح( تركيا). كلية الآداب.
2. أبوبكر،عبد الجليل (2013). التخطيط اللغوي العربي واللسانيات الاجتماعية, صحيفة اللغة العربية( تصدر عن المجلس الدولي للغة العربية – الامارات العربية المتحدة).
3. الاسماعيلي، عبد الاله.(2015).التعدد اللغوي بين الممارسة و التطبيق: نظرة المجتمع و التحديات الراهنة. استرجع بتاريخ 13 ماي 2018 , على الموقع http://www.hibapress.com/details-2902.html.
4. أقديم، محمد. (2011). الوضع اللغوي بالمغرب و دسترة اللغة الأمازيغية. بحث نشر على شبكة الحوار نت، المغرب.
5. بن نجي، ايمن الطيب, (2017). التخطيط والسياسة اللغوية وابرز عوائقهما في الوطن العربي. المؤتمر الدولي حول الدراسات العربية والحضارة الإسلامية . كوالا لمبور، ماليزيا .
6. دربال، بلال.(2014). السياسة اللغوية – المفهوم والآلية-. مجلة المخبر (بسكرة- الجزائر). العدد10.
7. شعبان، عبد الحسين( 2010). رمزية القرار 1514 و«متحفية» الكولونيالية, مركز النور للدراسات.العراق.
8. هنية، حسني. (2017). السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري- دراسة تحليلية نقدية للمجتمع الجزائري-. اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.
9. ميهوبي، عز الدين. ( 2017). في سؤال الأمن اللغوي. مجلة اللغة العربية( الجزائر). العدد 37.
10. صيفي، هدى.(2014). علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي- دراسة حالات من الوطن العربي-. رسالة ماجستير، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية وآدابها.
11. قميحة ، جابر .( 2015 ). الرقابة اللغوية (الأمن اللغوي).. بحث نشر على شبكة الالوكة الادبية واللغوية.
12. رويغي، مريم. (2017). التخطيط اللغوي ودوره في بناء المضامين التعليمية – الثالثة والرابعة متوسط انموذجا-. رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية.
13. خضير، ماهر.( 2011) , الأمن اللغوي. محاضرات في الأمن اللغوي, جامعة بابل ( العراق)، كلية التمريض، قسم التمريض العام.

14. غازي زاهد، زهير. (2010). سلامة اللغة العربية وأثرها في المناهج المدرسية, مجلة اللغة العربية الاردنية. العدد78.

15. الغامدي، خالد.( 2014). سياسة اللغة أم سياسة باللغة؟ جولة في العقل الإمبريالي. صحيفة مكة المكرمة. العدد1.

**باللغة الأجنبية:**

1. Council of Europe.( 2007 ) From Linguistic Diversity to Plurilingual Education: Guide for the Development of Language Education Policies in Europe Language Policy Division. DGIV, Strasbourg.

2. Havranová , Katarína.( 2013). Nationalism in Language Planning of Minority Languages: a Comparison of Valencian and Welsh. Bachelor's Diploma Thesis. Masaryk University. Faculty of Arts. Department of English and American Studies.

3. Webb , Vic.,(**2005**).LANGUAGE MANAGEMENT IN SOUTH AFRICA: WHAT IS GOING WRONG? .Paper presented at the LSSA conference. Cent RePoL.